



عزوف العمالة الوطنية عن الأعمال الحرفية والمهنية

فرج سليمان خليل سليمان

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عمر المختار

Doi: <https://doi.org/10.54172/j2i7zf91>

المستخلص : تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت هناك مشاكل فنية أدت إلى عزوف العمالة الوطنية عن الأعمال الحرفية والمهنية، ومعرفة ما إذا كانت هناك مشاكل اجتماعية أدت إلى عزوف العمالة الوطنية عن الأعمال الحرفية والمهنية، ومعرفة ما إذا كانت هناك مشاكل اقتصادية أدت إلى عزوف العمالة الوطنية عن الأعمال الحرفية والمهنية، وعينة الدراسة عينة عمدية من طلاب جامعة عمر المختار (مجمع شهداء الجبل) والتي يحوي ثلاث كليات هي: (الآداب والاقتصاد والقانون) من السنة الأولى إلى السنة الرابعة من مختلف الكليات، واستخدم استبيان يحتوي على المحاور الثلاثة: الفنية والاجتماعية والاقتصادية، موجهة للطلاب باعتبار أنهم فئة مثقفة، ومتعلمة في المجتمع. وقد كان التركيز على توجيه أسئلة عن المشكلات الاقتصادية إلى الطلاب مباشرة على أساس أنهم المستهدفون بهذا المحور، وخلاصة البحث توجد عدة مشكلات فنية التي أدت إلى عزوف العمالة الوطنية عن الأعمال الحرفية، والمهنية حسب رأي أفراد العينة، وتوجد عدة مشكلات اجتماعية تتعلق بنظرة المجتمع إلى أصحاب هذه المهن، والحرف، ومجموعة من القيود الاجتماعية على امتحان هذه المهن، وتوجد عدة مشكلات اقتصادية تتعلق بالدعم المباشر من الجهات الرسمية وتمويل المشروعات والحرص على إعداد الكوادر المدربة على هذه المهن ، بالإضافة إلى منافسة العمالة الوافدة للعمالة الوطنية ، وأيضاً مشكلات تتعلق بمكان العمل المناسب والمواد الخام اللازمة للعمل والآلات وقطع الغيار .

الكلمات المفتاحية: عزوف العمالة الوطنية، الأعمال الحرفية، الأعمال المهنية.

The Disinclination of National Labor towards Craftsmanship and Professions

Faraj Suliman Khalil Suliman

Department of Sociology, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University.

Abstract: This study aims to identify the problems and obstacles that have led to the abandonment of national labor in craft and professional work. It examines whether there are technical, social, and economic factors contributing to this trend. The study surveyed students from Omar Al-Mukhtar University, representing different faculties and academic years. The questionnaire focused on technical, social, and economic aspects, targeting students who are considered educated and cultured individuals in society. The main findings indicate that there are various technical difficulties cited by the sample participants as reasons for the abandonment of national labor in these fields. Additionally, social factors such as societal perception and restrictions on these professions were highlighted. Furthermore, economic issues related to lack of support from authorities, project financing, and the preference for expatriate labor over national labor were also identified, along with challenges related to appropriate workplaces, raw materials, and machinery.

Keywords: National labor disengagement, Craft work, Professional work.

المقدمة

على الرغم من أن العمل من الحاجات الأساسية للإنسان، حيث يشعره بوجوده، وكيانه، ويشبع كل النواحي النفسية، والاجتماعية، وأن الشباب من الفئات الأساسية التي تتحمل مسؤولية العمل التنموي في المجتمع إلا إن الشاب يواجه العديد من المشكلات التي تؤثر على قدرته على البذل والعطاء.

والملاحظ أن الطلب على العمل، وارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب المتعلمين يلفت الانتباه إلى ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام بالشباب في المجتمع من أجل المصلحة القومية، وما يستلزم ذلك من ضرورة تحرير الطاقات الكامنة من المعوقات الكثيرة التي تحول دون قيام هذه الفئة من الشباب بممارسة نشاطها الفعلي كجماعة اجتماعية متماسكة تقوم بدور فعال وحيوي في التنمية، الأمر الذي يستدعي وضع تخطيط للموارد البشرية، وضرورة وضع تخطيط كمي وكيفي لكل السياسات والآليات المتبعة في تخطيط القوى العاملة، كذلك تعاون جميع القطاعات في إيجاد فرص عمل لكل القطاعات واستغلال القدرات والطاقات والإمكانات المتاحة من أجل خدمة المجتمع ووضع كل أطر التنمية الشاملة (رضوان، 1997).

ومن هذا المنطلق فإن هذا البحث يتناول عزوف القوى العاملة الوطنية عن الأعمال الحرفية والمهنية، وذلك من خلال التركيز على الجانب الميداني المتمثل في وضع استمارة استبيان موجهة للمبحوثين من فئة الشباب الجامعي في مجمع شهداء الجبل، والذي يحتوي على ثلاثة كليات (الاقتصاد-القانون-الآداب)، وذلك بأخذ عينة عمدية من مختلف الكليات وتوجيه الأسئلة إليهم، من أجل الاستقصاء حول الموضوع، ومعرفة آراء الشباب المتعلم في الإقبال على الأعمال والحرف الحرة من عدمه.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1. يمكن أن تفيد هذه الدراسة في الكشف عن مدى أهمية دعم وتوجيه الشباب للعمل في النشاطات الحرفية والمهنية المختلفة والتي تستقطب العمالة الوافدة.
2. هذه الدراسة تفيد المسؤولين عن التخطيط العام ووزارات العمل، والشباب على دعم الجهود الأهلية، والجمعيات القائمة على مساعدة الشباب، وصندوق العمل ومكافحة البطالة.
3. أيضاً هذه الدراسة وغيرها من الدراسات تساعد على وضع سياسة عامة لتنمية كل المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر، التي تساعد الشباب بالانخراط في العمل الخاص والذي يتطلب تذليل الصعاب لكي ينجح ويستمر.
4. إبراز دور العمالة الوطنية في كل المجالات ولابد من إثراء المكتبات اللبية بهذا النوع من الدراسات، والذي من شأنه أن يقدم جملة من المقترحات والتوصيات التي تسلط الضوء وتوجه إلى أهمية وضرورة إقبال العمالة الوطنية والحد من عزوفها عن العمل الحرفي والمهني لكي تكون بديل أفضل من العمالة الوافدة في هذه المجالات.
5. هذه الدراسة وغيرها من الدراسات لها أهمية في تحقيق التعاون والتنسيق بين المسؤولين عن صناديق العمل ودعم الشباب، كذلك الهيئات والأجهزة الأخرى الموجودة في المجتمع والتي تتولى تعليم الشباب المهن والحرف المختلفة في المجتمع، مثل مراكز التدريب المهني، والمعاهد، والجامعات، ومراكز الشباب المختلفة، بحيث تعمل جميعها على تعليم الشباب وإعدادهم وتأهيلهم للعمل بدلاً من اختيار العمل الحكومي الذي يكون ضعيف الدخل وانتظار الوظيفة الحكومية التي يشغلها كثير من الكوادر والتي تفوق احتياجات المطلب الحكومي منها.
6. كما تفيد مثل هذه الدراسات في توجيه المسؤولين على قطاع التعليم إلى الأخذ بالاعتبار أهمية التعليم الفني، وضرورته في المناهج الدراسية.

أسباب اختيار الموضوع

1. أهمية الدور الذي يلعبه الشباب في التنمية.
2. بنفق على التعليم مبالغ كبيرة وهو يمثل علاقة بين الكم والكيف، وبين مدخلات ومخرجات، وبالتالي لابد من التركيز على هذه العلاقة، كما يجب النظر في مسألة تصميم التعليم، وإدخال الجانب الفني فيه.
3. اهتمام كثير من الدول بعقد الندوات، والمؤتمرات، وحلقات النقاش، وورش العمل حول العمل، والخصخصة، ودعم الجانب الفني في التعليم، والقطاع الخاص، ومنح صلاحيات واسعة لدعم القطاع الخاص، واستيعاب عدد كبير من الباحثين عن العمل.
4. خطورة مشكلة البطالة بشكل عمومي؛ لما لها من تعطيل للجهود والطاقت والكفاءات.
5. إبراز المشكلات والمعوقات التي يمكن أن تحد من كفاءة، وفاعلية الأعمال الحرة والمشروعات الخاصة في أدائها لدورها المنوط بها في توفير العمل، وسد الاحتياجات الخاصة من الأعمال الحرفية بعمالة وطنية مجهزة ومدرية.
6. قلة الدراسات التي تتناول هذا الموضوع، لا سيما في المجتمع الليبي.

أهداف الدراسة

1. معرفة ما إذا كان هناك مشكلات فنية أدت إلى عزوف العمالة الوطنية عن الأعمال الحرفية والمهنية.
2. معرفة ما إن كان هناك مشكلات اجتماعية أدت إلى عزوف العمالة الوطنية عن الأعمال الحرفية والمهنية.
3. معرفة ما إذا كان هناك مشكلات اقتصادية أدت إلى عزوف العمالة الوطنية عن الأعمال الحرفية والمهنية.

المفاهيم الأساسية المستخدمة

أ.العزوف: وهو حسب اعتقادي يعني لغةً البعد وعزف عن الشيء أي ابتعد عنه والعزوف بمعنى الامتناع أو الابتعاد أو الترك.

ب.العمالة: هم الأشخاص العاملون أو المشتغلون بعمل ما وهم الذين يمارسون مهنة أو حرفة معينة (النجار، 2000).

ج.العمالة الوطنية: يقصد بها العمالة المحلية أو المواطنة والتي توجد داخل الوطن أو الإقليم (أحمد، 1996).

د.الشباب: يعتبر علماء السكان أول من حاول تقديم تحديد لمفهوم الشباب استناداً إلى السن الذي يقضيها الفرد في أتون التفاعل الاجتماعي، وذلك بأن الأشخاص الذين يزيدون عن سن السادسة عشرة هم الذين ضمن القوة الفاعلة للعمل، ويضيف علماء الاجتماع إلى التحديد العمري السابق أنها الفترة التي تبدأ حينما يحاول المجتمع تأهيل الشخص لكي يحتل مكانة اجتماعية ويؤدي دوراً، ويربط علماء النفس وعلماء النفس الاجتماعي بداية ونهاية مرحلة الشباب بمدى اكتمال بنائهم الدافعي (ليلة، 1990).

هـ.الأعمال الحرفية: هي الأعمال التي تشمل كل حرفة، أو مهنة يقوم بها فرد ما لخدمة المجتمع كالحداثة، أو النجارة، أو السباكة، أو غيرها من الأعمال غير الرسمية وغير مرتبطة بالقطاع العام، أو العمال الحكومي (أحمد، 1996).

و.مفهوم البطالة: هي تلك الحالة التي يكون عليها أولئك الأفراد المنتمون لقوة العمل والراغبون فيه، والقادرون عليه، ولكنهم لا يجيدونه (أبو العز، 1992).

وهناك أنواع وأشكال أخرى للبطالة نذكر منها:

أ.البطالة السافرة والاجبارية: هي تعني عدم مشاركة عدد من السكان في العملية الإنتاجية وفي المجتمع بأية صورة من الصور، رغم أنها في حالة بحث عن عمل ورغبة فيه عند مستوى الأجر السائد في المجتمع، فضلاً عن أنهم قادرون على القيام به ولكنهم لا يجيدونه.

ب.البطالة المقنعة: وهي التي تنشأ عندما تعجز القطاعات المنتجة عن استيعاب الأعداد الكبيرة التي تتدفق سنوياً إلى سوق العمل، ومن ثم لا يصبح أمام هؤلاء سوى الالتحاق بقطاع الخدمات الهامشية ليشكلوا ما يسمى بجيش البطالة الاحتياطي (المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، 1991).

أهم المفاهيم الإجرائية:

العمالة: هم الأشخاص الذي لهم المقدرة على مزاوله العمل وممارسته وهم فئة المجتمع القادرة على ممارسة العمل ماقبل التقاعد.

العمالة الوطنية: هم الفئات القادرة على العمل من فئات القوى العاملة المحلية بالمجتمع خصوصاً من فئة الشباب إلى من هم في سن التقاعد والذين لديهم المقدرة الصحية على مزاوله العمل.

الأعمال الحرفية: هي الأعمال التي تتضمن الحرف والمهن الحرة والتي تخدم المجتمع ولها صلة بالوسط الشعبي بشكل مباشر ولا يشتمل العمل بها العمل بالقطاع العام أو الحكومي.

جامعة عمر المختار: هي جامعة ليبية تأسست عام 1961م والآن تحتوي على تسع كليات دراسية بعضها في مقر الجامعة القديم والآخر في مجمع شهداء الجبل في مقر جديد ويحوي ثلاثة كليات وهي الاقتصاد والقانون والآداب وتقع الجامعة في الشرق الليبي في منطقة الجبل الأخضر بمدينة البيضاء.

أهم النظريات المستخدمة:

نظرية رأس المال البشري:

أستطاعت هذه النظرية أن تفسر الفجوة بين المساهمة المحسوبة للعمالة ورأس المال المادي في النمو الاقتصادي، وأن رأس المال البشري المتمثل في التعليم النظامي والتدريب المهني ومختلف صور التعليم غير النظامي ودرجة التقدم التكنولوجي والمعرفي والبحث العلمي والمستوى الثقافي هو سبب سد هذه الفجوة، وقد كان لظهور نظرية رأس المال البشري إشارة كبيرة إلى مفاهيم التنمية الاقتصادية وأولوياتها كما كانت لها اثارها المباشرة على نمو وتطور التعليم ويمكن حصر هذه الآثار فيما يلي:

1. الإعراف بأهمية العنصر البشري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير القوى العاملة اللازمة من العناصر الوطنية.

2. إدراج إعداد الكفاءات من القوى العاملة والعناية بالتعليم والتدريب كهدف اساسي من اهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن التدريب والتعليم يحظى بأهتمام كبير من الدولة لتحقيق تنمية رأس المال البشري (فهيم، 2004).

3. زيادة الانفاق على التعليم وإعطاءه الأولوية في الصرف على أبناء المجتمع وبناء البشر والانخراط في البرنامج التدريبي والتعليمي والذي له انعكاساته على سوق العمل وخلق وظائف وكوادر مدربة ومتعلمة على مزاوله المهن المفيدة والمثمرة في المجتمع.

4. النظر إلى التعليم والتدريب باعتباره اداة إنتاج واستهلاك في آن واحد وأن نظرية رأس المال البشري توجه الأنظار إلى اهمية التعليم في التنمية الاقتصادية وإلى دور العنصر البشري في الإنتاج.

5. جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في الدولة الحكومية والغير حكومية ، العامة والخاصة مرجعيتها إلى قطاع التعليم والتدريب من أجل خلق فرص عمل وخدمة ابناء المجتمع والقضاء على البطالة والتقليص من الكوادر الوافدة إلى المجتمع والاعتماد على العناصر الوطنية (فهيم، 2004).

تساؤلات الدراسة

في إطار هذا البحث ونظراً لقلّة الدراسات السابقة يمكن صياغة التساؤلات الآتية:

1. هل توجد مشكلات فنية أدت إلى عزوف العمالة الوطنية عن الأعمال الحرفية والمهنية؟
2. هل توجد مشكلات اجتماعية أدت إلى عزوف العمالة الوطنية عن الأعمال الحرفية والمهنية؟
3. هل توجد مشكلات اقتصادية أدت إلى عزوف العمالة الوطنية عن الأعمال الحرفية والمهنية؟

عرض نظري موجز لأسباب عزوف العمالة الوطنية عن الأعمال الحرفية والمهنية

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى عزوف العمالة الوطنية عن العمل الحرفي والمهني يأتي من بينها:

1. سياسات التعليم:

ويقصد بها مجموعة النظم والإجراءات المتكاملة التي تؤدي إلى إتاحة الفرصة التعليمية على اختلاف مستوياتها لأفراد المجتمع.

وفي هذا المجال توجد سياستان رئيسيتان هما:

أ. سياسة التعليم كحق ومطلب قومي واجتماعي لكل أفراد المجتمع في ضوء قدراتهم الذهنية وكفاءتهم الشخصية، وعلى أساس هذه السياسة فإن الدولة ملتزمة تجاه أفراد المجتمع بتوفير التعليم في كل مراحله دون قيود.

ب. سياسة الربط بين التعليم والتنمية بمعنى أنه لا تتاح فرصة تعليم لا يتوقع أن يقابلها فرصة عمل حقيقية، أو أن يخطط التعليم لكي يقابل احتياجات التنمية، وأيضاً تشجيع الدولة للتعليم بكل مراحله بمجانية التعليم في مراحله المختلفة والتوسع الكبير في أجهزة ومؤسسات التعليم، وربط ذلك باحتياجات المجتمع الفعلية من التخصصات والمهن المختلفة.

إضافة لذلك فإن محتوى التعليم يتضمن الجانب النظري والتجريدي أكثر منه من الناحية العملية، وعلى الحفظ والتلقين أكثر من الإبداع والابتكار، إذاً فالمناهج الدراسية لا تلبي احتياجات الخريجين الذين سيدخلون سوق العمل. وعلى ذلك فإن نظم التعليم وافتقارها للطابع المهني وعجزها عن التكيف مع احتياجات المجتمع أدى إلى اختلال العلاقة بين العرض والطلب، فظهرت هناك فجوة كبيرة بين مخرجات العملية التعليمية من ناحية واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى (والي، 2002).

2. قصور المعلومات عن العرض والطلب في سوق العمل:

حيث أن النقص الشديد في المعلومات عن الأفراد من حيث (المهارات، المعارف، المؤهلات...الخ) في جانب العرض، أما في جانب الطلب افتقار الأفراد لمعرفة الأعمال والوظائف المطلوبة من حيث كل من: (التخصص، المستوى المهاري، الأجور، أماكن العمل، المزايا، التطور الوظيفي)، وافتقار هذه البيانات والمعلومات يؤدي إلى عدم تلاقي القدر ما بين جانب العرض والطلب، كما أنه يؤدي إلى إحجام الكثير من المؤسسات والوحدات عن خلق فرص عمل جديدة، من خلال التوسعات أو الدخول في مجالات جديدة نتيجة اعتقادها أو عدم علمها بأن التخصصات والمهارات التي تحتاجها تلك التوسعات موجودة في سوق العمل (والي، 2002).

3. القيم الاجتماعية السائدة:

يؤثر البعد الاجتماعي تأثيراً مباشراً على اتجاهات الأفراد نحو نوعيات معينة من التعليم والتدريب دون الأخرى، أو نوعيات معينة من المهن والأعمال والوظائف دون الأخرى، وفي المقابل قلة الطلبات على نوعيات أخرى من التعليم أو نوعيات أخرى من المهن دون الأخرى، وربما هذا يكون واضحاً من خلال نظرة التقدير والتبجيل التي تتوارثها الأجيال وخصوصاً للمؤهلات العليا منها، وهذا ما يعكس تهافت الأفراد على دخول الجامعات والحصول على مؤهل عالٍ دون اعتبار لمجالات العمل المتاحة لهم بعد التخرج، ويصاحب ذلك سيادة قيم تقلل من قيمة العمل اليدوي بل وتحط من قيمته وتجعل الكثيرين يرفضونه، والتركيز على الوظائف الحكومية والمكتبية رفيعة المستوى دون أن يقابلها أجر مرتفع، وهذا ما يؤكد عزوف العمالة الوطنية ممن لديهم مؤهلات عليا أو متوسطة عن العمل اليدوي والحرفي حيث تكون القيم الاجتماعية ونظرة المجتمع هي من العوامل الرئيسية التي تسبب في إحجام الكثيرين عن العمل الحرفي واليدوي (حنفي، 2006).

الإجراءات المستخدمة في الدراسة الميدانية

تتمثل الإجراءات المنهجية المستخدمة في الدراسة الميدانية في عدة نقاط:

1. **المنهج المستخدم:** هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات من مجتمع الدراسة ثم تحليلها.

2. **الطريقة المستخدمة في جمع البيانات:** هي استمارة الاستبيان، حيث أن استمارة الاستبيان تحتوي عدة محاور وهي تستهدف الفئة المثقفة من المجتمع، وبالتالي يقوم الباحث بإعدادها وتقييمها من خلال عرضها على بعض المحكمين؛ لإبداء الرأي، وتصويب الأخطاء، وإعادة الاسئلة بشكل جديد بعد عرضها عليهم، وهذه الاسئلة تحتوي ثلاث محاور، ينتهي كل محور بسؤال مفتوح وهذه المحاور هي:

الأول: خاص بالمشكلات الفنية التي أدت إلى عزوف العمالة الوطنية على العمل الحرفي أو المهني.

الثاني: خاص بالمشكلات الاجتماعية التي أدت إلى عزوف العمالة الوطنية عن العمل الحرفي أو المهني.

الثالث: خاص بالمشكلات الاقتصادية التي أدت إلى عزوف العمالة الوطنية عن العمل الحرفي أو المهني. وفي هذا المحور كان الباحث حريصاً على أن يوجه للمبحوثين بشكل مباشر، كي يستطيع أن يستقي أفضل معلومات تخص الجانب المادي والاقتصادي؛ ولأن هذا الجانب هو أهم الجوانب حيث أن المشكلات الاقتصادية تأتي في المقام الأول حول أي برنامج اقتصادي.

3. **مجالات الدراسة:** وتتمثل مجالات الدراسة ضمن ثلاثة مجالات هي:

المجال المكاني.

المجال البشري.

المجال الزمني.

المجال المكاني: يتمثل في جامعة عمر المختار (مجمع شهداء الجبل) بالبيضاء وهو مجمع يحوي ثلاثة كليات دراسية هي (كلية الآداب - القانون - الاقتصاد).

المجال البشري: ويقصد به مجتمع الدراسة حيث أن الباحث استخدم طريقة العينة وقد اختار منها نوع العينة العمدية، وهي قائمة على اختيار عدد من الطلاب من مختلف الكليات الثلاثة، ومن كل السنوات الدراسية من السنة الأولى إلى السنة الرابعة من مختلف الكليات الثلاثة في مجمع شهداء الجبل بالبيضاء، وذلك باعتبار أن فئات الطلبة هي من الفئات المثقفة بالمجتمع وهم فئة الشباب الجامعي، كذلك هم في مرحلة التعليم العالي ويكون لديهم ملاحظات وأفكار عن أسلوب التعليم، ولهم طموحاتهم في العمل، ولهم نظرة للحياة العملية، كذلك لهم آرائهم التي يمكن الاستفادة منها، وقد اختار الباحث عينة عمدية من الشباب الجامعي تتكون من 100 طالب.

المجال الزمني: وهو زمن الدراسة وتوزيع الاستمارة، وكان في الفترة ما بين 1-4-2018 إلى 30-4-2018، والذي انتهى يوم 1-5-2018 الموافق لليوم العالمي لعيد العمال.

4. **الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة**

استخدم الباحث أسلوب تحليل البيانات الأحادي، والمتمثل في إعداد الجداول التكرارية، ومعرفة النسبة المئوية، ذلك إن اسئلة الاستمارة مقفلة ما بين إجابات (نعم - لا)، وهنا يتم إعداد جداول يذكر فيها الإجابات والتكرارات والنسبة المئوية.

نتائج الدراسة الميدانية:

جميع الطلاب من الذكور، وإعمارهم تتراوح ما بين (18-22) سنة ونسبتهم داخل العينة والتي تتكون من 100 طالب هم 53 طالب من كلية الآداب بمختلف التخصصات، و 19 طالب من كلية القانون، و 28 طالب من كلية الاقتصاد بمختلف السنوات الدراسية من الأولى إلى الرابعة.

تحليل بيانات الدراسة الميدانية باستخدام استمارة الاستبيان

1. المشكلات الفنية:

الجدول الآتية توضح أهم المشكلات الفنية، وإجابات أفراد العينة.

أ. هل تعتقد بوجود مشكلات فنية في إعداد المتخصصين في الحرف والمهن الحرة.

جدول رقم (1) يوضح وجود مشكلات فنية في إعداد المتخصصين في الحرف والمهن الحرة حسب آراء أفراد

العينة		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	76	76%
لا	24	24%
المجموع	100	100%

تظهر النتائج أن مجموع 76% من الإجابات لجمهور العينة أجابوا بنعم، أي أنهم يعتقدوا بوجود مشكلات فنية، وعوائق في إعداد المتخصصين في الحرف، والمهن الحرة، في حين أن 24% منهم لا يعتقدوا بوجود أي مشكلات فنية في إعداد المتخصصين في الحرف والمهن الحرة.

ب. وفيما يخص وجود مشكلات فنية في أساليب التعليم، والمناهج الدراسية، ومدى احتوائها على الجانب الفني، والتدريبي على الحرف، والمهن، وعلى متطلبات الحياة العملية.

الجدول رقم (2) الإجابات التي تعتقد بوجود مشكلة عدم احتواء المنهج الدراسي المناسب

الإجابة		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	80	80%
لا	20	20%
المجموع	100	100%

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (2) أن 80% من الإجابات تعتقد بوجود مشكلة عدم احتواء المنهج الدراسي المناسب والمحتوي على الجانب التعليمي والتدريبي على المهن المناسبة والحرف التي يحتاجها سوق العمل، في حين لا يعتقد 20% ذلك.

الجدول رقم (3) يوضح نسبة المبحوثين الذين أجابوا بعدم وجود كوادرات فنية تتولى التدريب والإشراف على العمالة الوطنية

الجدول رقم (3) نسبة المبحوثين الذين أجابوا بعدم وجود كوادرات فنية تتولى التدريب والإشراف على العمالة

الوطنية		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	44	%44
لا	56	%56
المجموع	100	%100

ويتضح من خلال الجدول أن نسبة 56% من مجموع العينة يعتقد أنه لا توجد كوادرات فنية مدربة للعمالة الوطنية لتدريبهم على الحرف والمهن، في حين أن 44% يعتقدون بوجود كوادرات فنية متخصصة في تدريب المقبلين على تعلم الحرف حتى لو كان هذا الإقبال ضعيفاً أساساً على تعلم الحرف والمهن الحرة. د. الجدول رقم (4) يوضح إجابات المبحوثين حول قيام المؤسسات الرسمية بالدولة في تشجيع التدريب والتعليم على الحرف والمهن الحرة:

الجدول رقم (4) إجابات المبحوثين حول قيام المؤسسات الرسمية بالدولة في تشجيع التدريب والتعليم على الحرف والمهن

الحرة		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	88	%88
لا	12	%12
المجموع	100	%100

ويتضح لنا من خلال الإجابات الواردة بهذا الجدول أن 88% من إجابات المبحوثين تشير إلى أن الدولة مقصرة في التعليم والتدريب، وتشجيع التعليم على الحرف والمهن، ولا تولي اهتماماً بالتحويل إلى للإنتاج، في حين لا يعتقد ذلك 12% من المبحوثين.

هـ. وعند سؤال المبحوثين عما إذا كان هناك أي إضافات لهم حول المشكلات الفنية التي تواجه موضوع الإقبال على الحرف، أو المهن؛ نجد أن 14% من المبحوثين كانت لهم إضافات بالتشجيع على العمل الحرفي، والمهني، وإقامة المصانع، وتشجيع الصناعة الوطنية والعمالة الوطنية، وإتباع أسلوب مناسب في التعليم والتدريب، وذلك من خلال سؤال مفتوح موجه إليهم، وهذا ما وضحه الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) سؤال المبحوثين عما إذا كان هناك أي إضافات لهم حول المشكلات الفنية التي تواجه موضوع الإقبال على

الحرف، أو المهن		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	14	%14
لا	86	%86
المجموع	100	%100

2. المشكلات الاجتماعية:

الجدول الآتية توضح أهم المشكلات الاجتماعية وإجابات أفراد العينة عليها.

أ. بخصوص رأي المبحوثين في نظرة المجتمع إلى أصحاب الحرف والمهن الحرة، يوضح الجدول رقم (6) إجابات أفراد العينة بالخصوص.

الجدول رقم (6) رأي المبحوثين في نظرة المجتمع إلى أصحاب الحرف والمهن الحرة		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	48	48%
لا	52	52%
المجموع	100	100%

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 48% من مجموع المبحوثين تتخوف من نظرة المجتمع لأصحاب الحرف والمهن، في حين نجد أن 52% من المبحوثين لا يوجد لديهم تخوف من نظرة المجتمع لمن يمتن هذه المهن الحرة.

ب. بخصوص رأي المبحوثين في أن امتهان الحرف الحرة يؤدي إلى انخفاض المكانة الاجتماعية لأصحابها في المجتمع، يوضح الجدول رقم (7) إجابات أفراد العينة بالخصوص.

الجدول رقم (7) رأي المبحوثين في أن امتهان الحرف الحرة يؤدي إلى انخفاض المكانة الاجتماعية لأصحابها في المجتمع

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	32%
لا	68	68%
المجموع	100	100%

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة 32% من المبحوثين يعتقدون أن امتهان هذه المهن يؤدي إلى انخفاض المكانة الاجتماعية لأصحابها في المجتمع، في حين نجد أن نسبة 68% من المبحوثين لا يعتقدون أن امتهان هذه المهن يؤدي إلى انخفاض المكانة الاجتماعية لأصحابها في المجتمع.

ج. بخصوص التخوفات والقلق في امتهان هذه المهن من ناحية التأمينات الاجتماعية على أصحابها وأسرها مستقبلاً، يوضح الجدول رقم (8) إجابات أفراد العينة بالخصوص.

الجدول رقم (8) التخوفات والقلق في امتهان هذه المهن من ناحية التأمينات الاجتماعية على أصحابها وأسرها مستقبلاً

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	64	%64
لا	36	%36
المجموع	100	%100

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة 64% من مجموع المبحوثين يعتقدون أن هناك قلق من امتحان هذه المهن والحرف من ناحية التأمينات الاجتماعية على أصحابها وأسرهم في المستقبل، في حين لا يعتقد ذلك ما نسبته 36% من مجموع المبحوثين.

د. بخصوص تفضيل العمل الحكومي على العمل الحر حتى ولو بأجر، أو مقابل منخفض، يوضح الجدول رقم (9) إجابات أفراد العينة بالخصوص.

الجدول رقم (9) تفضيل العمل الحكومي على العمل الحر حتى ولو بأجر، أو مقابل منخفض		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	40	%40
لا	60	%60
المجموع	100	%100

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة 40% من مجموع المبحوثين يفضلون العمل الحكومي على العمل الخاص، أو العمل الحر حتى ولو بأجر منخفض، في حين نجد أن نسبة 60% من مجموع المبحوثين لا يفضلون العمل الحكومي على العمل الحر أو الخاص.

هـ. بخصوص تفضيل المجتمع الليبي للعمال الوافدة على العمالة الوطنية عند الاحتياج لأصحاب الحرف والمهن اليدوية، يوضح الجدول رقم (10) إجابات أفراد العينة بالخصوص.

الجدول رقم (10) تفضيل المجتمع الليبي للعمال الوافدة على العمالة الوطنية عند الاحتياج لأصحاب الحرف والمهن اليدوية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	80	%80
لا	20	%20
المجموع	100	%100

يتضح من خلال الجدول أن ما نسبته 80% من مجموع المبحوثين يعتقدون أن المجتمع الليبي يفضل التعامل مع العمالة الوافدة عند احتياجه لأصحاب هذه الحرف والمهن، في حين نجد أن 20% من مجموع المبحوثين لا يعتقدون أن المجتمع الليبي يفضل التعامل مع العمالة الوافدة عند احتياجه لهذه الحرف.

و. وفي السؤال السادس حول الاضافات التي أضافها المبحوثين حول المشكلات الاجتماعية أن 4% منهم أكد على ضرورة دعم المشروعات الحرة بالدعم الاجتماعي ونظام التأمينات الاجتماعية ونظام الضمان الاجتماعي. 3. المشكلات الاقتصادية:

وفي هذا المحور طُرحت التساؤلات على المبحوثين على أنهم هم أنفسهم المستهدفون بالأسئلة وإنها تخصهم، ذلك يرجع لخصوصية الأسئلة وإنها تخص الجانب الاقتصادي أو المادي. المشكلات الاقتصادية التي تواجه أعمال معينة مثل (النجارة والحدادة وصناعة الألومنيوم وورش السيارات وغيرها).

أ. بخصوص تخوف المبحوث من مشكلة تمويل المشروع من قبل الدولة، يوضح الجدول رقم (11) إجابات أفراد العينة بالخصوص.

الجدول رقم (11) تخوف المبحوث من مشكلة تمويل المشروع من قبل الدولة		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	48	48%
لا	52	52%
المجموع	100	100%

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن ما نسبته 48% من مجموع المبحوثين لديهم تخوف من مشكلة تمويل المشروع من قبل الجهات الرسمية بالدولة، في حين أن 52% يعتقدون أنه لا توجد مخاوف من مشكلة التمويل، وربما هذا يرجع في اعتقادهم لسعي الدولة لحل مشكلة البطالة. ب. بخصوص قلق المبحوثين من العمل الحر سواء مع شخص، أو جهة خاصة، يوضح الجدول رقم (12) إجابات أفراد العينة بالخصوص.

الجدول رقم (12) قلق المبحوثين من العمل الحر سواء مع شخص، أو جهة خاصة		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	24	24%
لا	76	76%
المجموع	100	100%

يتضح من خلال الجدول السابق أن ما نسبته 24% من مجموع المبحوثين لديهم قلق من العمل الحر، سواء أكان مع شخص ما أو جهة خاصة ما، في حين نجد أن ما نسبته 76% من المبحوثين لا يوجد قلق لديهم من العمل الحر سواء مع شخص أو جهة ما.

ج. بخصوص وجود مشكلة لدى المبحوثين في اختيار المكان المناسب للمشروع، يوضح الجدول رقم (13) إجابات أفراد العينة بالخصوص.

الجدول رقم (13) وجود مشكلة لدى المبحوثين في اختيار المكان المناسب للمشروع		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	60	60%
لا	40	40%
المجموع	100	100%

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن ما نسبته 60% من مجموع المبحوثين لديهم مشكلة في اختيار المكان المناسب للمشروع، في حين نجد أن ما نسبته 40% من مجموع المبحوثين ليس لديهم مشكلة في اختيار المكان المناسب للمشروع.

د. بخصوص وجود صعوبة في الحصول على آلات المشروع وقطع غيارها، وكذلك المواد الخام اللازمة للعمل، يوضح الجدول رقم (14) إجابات أفراد العينة بالخصوص.

الجدول رقم (14) وجود صعوبة في الحصول على آلات المشروع وقطع غيارها، وكذلك المواد الخام اللازمة للعمل

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	80	80%
لا	20	20%
المجموع	100	100%

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن ما نسبته 80% من مجموع المبحوثين توجد لديهم صعوبة في الحصول على آلات المشروع المناسبة للعمل، وكذلك قطع غيار الآلات، وكذلك المواد الخام اللازمة للعمل، في حين لا توجد هذه الصعوبات لدى 20% من مجموع المبحوثين.

هـ. بخصوص وجود مشكلة في الحصول على العمالة المدربة المساعدة في العمل الحر حسبما يرى المبحوثين، يوضح الجدول رقم (15) إجابات أفراد العينة بالخصوص.

الجدول رقم (15) وجود مشكلة في الحصول على العمالة المدربة المساعدة في العمل الحر حسبما يرى

المبحوثين		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	56	56%
لا	44	44%
المجموع	100	100%

يتضح من خلال الجدول السابق أن ما نسبته 56% من مجموع المبحوثين يوجد لديهم مشكلة في اختيار العمالة المناسبة لمساعدتهم في العمل، في حين نجد أن ما نسبته 44% من مجموع المبحوثين ليست لديهم مشكلة في وجود العمالة المساعدة والمدرّبة التي تساعد في العمل.

وبالرجوع إلى النسبة المئوية للمبحوثين الذين لديهم مشكلة في الحصول على العمالة المدربة المساعدة لهم في العمل، وهي 56% من مجموع المبحوثين من العينة حيث وجدنا أن ما نسبته 45% داخل هذه النسبة (56%) يفضلون العمالة الوطنية على الوافدة في حين أن 51% منهم يفضلون العمالة الوافدة ونجد أن 4% يعطي أولوية للكفاءة والمهارة والخبرة وهي تقع في الأهمية القصوى ولها الأولوية.

وبشكل عام فإن غالبية المبحوثين يتجهون إلى تفضيل العمالة الوافدة على العمالة الوطنية، وهذا قد يرجع لقلة العمالة الوطنية المتخصصة أو الرغبة في مثل هذه الأعمال أو لقلة العمالة الوطنية صاحبة الخبرة والمهارة والكفاءة أو نتيجة للقلق من قيود اجتماعية في حالة اكتشاف عدم خبرة العامل الوطني أو تراخيه عن العمل يكون ذلك أسهل في استبدال عامل بأخر مع العمالة الوافدة.

ثانياً: بالنسبة للمهن والحرف التي تتطلب تواجد أصحابها في أسواق العمال والساحات العامة والدعاية لها مثال (أعمال نجارة المنازل والبناء وكهرباء المنازل والسباكة والطلاء وغيرها).

1. بخصوص وجود مشكلة في الدعاية المهنية والإعلان عنها، يوضح الجدول رقم (16) إجابات أفراد العينة بالخصوص.

الجدول رقم (16) وجود مشكلة في الدعاية المهنية والإعلان عنها

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	36	36%
لا	64	64%
المجموع	100	100%

وهنا يتضح من خلال الجدول السابق أنه لا توجد مشكلة في الدعاية والإعلان عن المهنة أو الحرفة عند 64% من مجموع المبحوثين، في حين نجد أن 36% أجابوا بوجود مشكلة لديهم في الدعاية والإعلان عن مهنتهم.

2. بخصوص وجود مشكلة في منافسة أصحاب الحرفة من العمالة الوافدة، يوضح الجدول رقم (17) إجابات أفراد العينة بالخصوص.

الجدول رقم (17) وجود مشكلة في منافسة أصحاب الحرفة من العمالة الوافدة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	76	76%

24%	24	لا
100%	100	المجموع

نجد أن ما نسبته 76% من جمهور المبحوثين لديهم مشكلة في منافسة العمالة الوافدة للعمالة الوطنية، وفي ذات الوقت نجد 24% منهم ليست لديهم مشكلة في منافسة العمالة الوافدة لهم.

3. بخصوص تفضيل المجتمع للعمالة الوافدة على العمالة الوطنية عند اختيارهم لأصحاب المهن والحرف التي يحتاجونها، يوضح الجدول رقم (18) إجابات أفراد العينة بالخصوص.

الجدول رقم (18) تفضيل المجتمع للعمالة الوافدة على العمالة الوطنية عند اختيارهم لأصحاب المهن والحرف التي يحتاجونها

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	76	76%
لا	24	24%
المجموع	100	100%

وهنا يتضح لنا من جمهور العينة أن 76% منهم تمثل نسبة من يعتقد أن المجتمع يفضل العمالة الوافدة على العمالة الوطنية، في حين لا يعتقد ذلك ما نسبته 24% من جمهور العينة في أن المجتمع لا يفضل العمالة الوافدة على العمالة الوطنية عند اختياره لأصحاب المهن والحرف التي يحتاجونها.

4. بخصوص ما إذا كان هناك فارق في سعر الأجر بين العمالة الوافدة والعمالة الوطنية مقابل العمل، يوضح الجدول رقم (19) إجابات أفراد العينة بالخصوص.

الجدول رقم (19) إجابات أفراد العينة ما إذا كان هناك فارق في سعر الأجر بين العمالة الوافدة والعمالة الوطنية مقابل العمل

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	72	72%
لا	28	28%
المجموع	100	100%

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن 72% من جمهور المبحوثين يعتقدوا أنه يوجد فارق بين سعر الأجر مقابل العمل ما بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة، في حين لا يعتقد 28% من جمهور المبحوثين أنه يوجد فارق في سعر الأجر مقابل العمل ما بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة.

5. وفيما يخص الإضافات حول المشكلات الاقتصادية التي أدت إلى عزوف العمالة الوطنية عن الأعمال الحرفية والمهنية، نجد أنه ما نسبته 2% أكدوا أن وجود كم هائل من الموظفين في القطاع العام يتقاضوا رواتب دون عمل حقيقي في القطاعات العامة أدى إلى التشجيع على العزوف عن الأعمال الحرفية والمهنية، كما

وجدنا أن ما نسبته 6% من جمهور المبحوثين يعتقد أن أهم إشكالية اقتصادية لدى الشباب هو عدم التشجيع من قبل الحكومة والجهات الرسمية لدعم الشباب ولا تتوافر صناديق لدعم الشباب في كل ربوع البلاد، وهذا ما لا يشجع الشباب على العمل الحرفي والمهني بالإضافة إلى طبيعة المجتمع نفسه.

مناقشة النتائج

1. نتائج البيانات الخاصة بمحور المشكلات الفنية:

أ. أظهرت النتائج أن 76% من إجابات المبحوثين من جمهور العينة يعتقدوا بوجود مشكلات فنية وعوائق في إعداد المتخصصين للحرف والمهن الحرة، في حين أن 24% لا يعتقدوا بوجود أي مشكلات فنية في إعداد المتخصصين للحرف والمهن الحرة.

ب. يتضح من خلال استطلاع رأي العينة أنه لا توجد كوارر فنية مدربة للعمالة الوطنية حسبما يعتقد 56% من مجموع أفراد العينة، في حين نجد أن 44% يعتقدون بوجود كوارر تدرب المؤهلين للعمل بالحرف والمهن الحرة في معاهد التدريب الفني والمهني.

ج. يتضح من خلال نتائج الاستبيان أن ما نسبته 80% من المبحوثين يعتقدون بوجود مشكلات من خلال عدم احتواء المنهج الدراسي المقرر على الجانب التعليمي والتدريب على المهن المناسبة والحرف التي يحتاجها سوق العمل، في حين لا يعتقد ذلك 20% من المبحوثين.

د. أظهرت النتائج أن ما نسبته 88% من المبحوثين يعتقدون أن الدولة مقصرة في تشجيع التدريب والتعليم على الحرف والمهن الحرة، في حين أن 12% من المبحوثين لا يعتقدون ذلك.

هـ. ونجد من خلال بعض الإضافات للمبحوثين حول أهم المشكلات الفنية أن ما نسبته 14% منهم كانت لهم إضافات حول إقامة المشاريع الاقتصادية الخدمية والصناعية، وإتباع أسلوب مناسب في التدريب والتعليم، وتشجيع العمل الحرفي الوطني وتشجيع الصناعة الوطنية.

2. نتائج البيانات المتعلقة بالمحور الثاني (المشكلات الاجتماعية)

أ. أظهرت النتائج أن ما نسبته 48% من مجموع المبحوثين لديهم تخوف من نظرة المجتمع لأصحاب هذه الحرف والمهن، في حين نجد أن 52% لا توجد لديهم هذه التخوفات من نظرة المجتمع لمن يمتهن هذه المهن.

ب. أظهرت النتائج أن ما نسبته 32% من المبحوثين يعتقدون أن امتهان هذه المهن والحرف يؤدي إلى انخفاض المكانة الاجتماعية لأصحابها في المجتمع، في حين نجد أن نسبة 68% من المبحوثين لا يعتقدوا أن امتهان الحرف والمهن الحرة يؤدي إلى انخفاض المكانة الاجتماعية لأصحابها في المجتمع.

ج. أظهرت نتائج الاستبيان أن ما نسبته 64% من مجموع المبحوثين يعتقدون أن هناك قلق في امتحان هذه المهن والحرف من ناحية التأمينات الاجتماعية على أصحابها وأسرهم في المستقبل، في حين لا يعتقد ذلك ما نسبته 36% من مجموع المبحوثين.

د. أظهرت نتائج الاستبيان أن نسبة 40% من مجموع المبحوثين يفضلون العمل الحكومي على العمل الخاص أو الحر، في حين نجد أن 60% من مجموع المبحوثين لا يفضلون العمل الحكومي على العمل الخاص أو الحر.

هـ. أظهرت النتائج أن ما نسبته 80% من مجموع المبحوثين يعتقدون أن المجتمع الليبي يفضل التعامل مع العمالة الوافدة عند احتياجه لأصحاب هذه الحرف أو المهن، في حين نجد أن 20% من مجموع المبحوثين لا يعتقدون أن المجتمع الليبي يفضل التعامل مع العمالة الوافدة ويتعامل مع العمالة الوطنية عند احتياجه مثل هذه المهن أو الحرف.

و. وفي التساؤلات حول الإضافات التي أضافها المبحوثين حول المشكلات الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى عزوف العمالة الوطنية عن العمل الحرفي أو المهني، نجد أن 4% منهم أكدوا على ضرورة دعم المشروعات الحرة بالدعم الاجتماعي ونظام التأمينات الاجتماعية ونظام الضمان الاجتماعي.

3. نتائج الاستبيان المتعلقة بالمحور الاقتصادي:

وفي المحور الاقتصادي كانت الأسئلة موجهة إلى أفراد العينة بشكل مباشر على أنهم يخصهم الموضوع كما يلي:

فيما يتعلق بالمشكلات الاقتصادية التي تواجه أعمال معينة مثل (النجارة والحدادة وصناعة الألومنيوم وورش السيارات وغيرها).

أ. أظهرت نتائج الاستبيان أن ما نسبته 48% من مجموع المبحوثين لديهم تخوف من مشكلة تمويل المشروع من قبل الجهات الرسمية بالدولة، في حين أن 52% يعتقدون أنه لا توجد أي مخاوف من ناحية تمويل المشروعات الحرة ودعمها، وربما هذا يرجع في اعتقادهم لسعي الدولة من أجل حل مشكلة البطالة.

ب. أظهرت نتائج الاستبيان أن ما نسبته 24% من مجموع المبحوثين لديهم قلق من العمل الحر سواء أكان مع شخص أو جهة ما، في حين نجد أن ما نسبته 76% من مجموع المبحوثين لا يوجد لديهم قلق من العمل الحر، سواء أكان مع شخص ما أو جهة خاصة ما.

ج. أظهرت النتائج أن ما نسبته 60% من مجموع المبحوثين لديهم مشكلة في اختيار مكان العمل المناسب للمشروع، في حين نجد أن ما نسبته 40% من مجموع المبحوثين ليس لديهم أي مشكلة في اختيار العمل المناسب لهم وفي اختيار المكان المناسب للمشروع.

د. أظهرت النتائج أن ما نسبته 80% من مجموع المبحوثين توجد لديهم صعوبة في الحصول على الآلات الخاصة بمشروعاتهم، وأيضاً جميع مستلزمات العمل وقطع الغيار والمواد الخام، في حين لا توجد هذه الصعوبات حسب ما يرى 20% من مجموع المبحوثين.

هـ. أظهرت النتائج أن ما نسبته 56% من مجموع المبحوثين يوجد لديهم مشكلة في اختيار العمالة المناسبة المساعدة لهم في العمل، في حين نجد أن ما نسبته 44% من مجموع المبحوثين ليست لديهم مشكلة في اختيار العمالة المناسبة المساعدة لهم في العمل والمدرية.

وبالنسبة المئوية لجمهور المبحوثين الذين لديهم مشكلة في اختيار العمالة المناسبة المساعدة لهم في العمل، نجد أن ما نسبته 45% داخل النسبة التي أجابت بنعم وهي (56%) يفضلون العمالة الوطنية على العمالة الوافدة، في حين نجد أن 51% منهم يفضلون العمالة الوافدة على العمالة الوطنية، ونجد أن 4% يعطوا الأولوية للمهارة والالتقان في العمل والكفاءة والخبرة دون النظر إلى جنسية العمالة وطنية أم وافدة.

وبشكل عمومي نجد أن أغلب المبحوثين يتجهون إلى استخدام العمالة الوافدة على العمالة الوطنية، وهذا قد يرجع إلى قلة الخبرة والمهارة للعمالة الوطنية أو للقيود الاجتماعية التي تقتضي استبدال عامل وطني مساعد لصاحب العمل بعامل وافد.

بالنسبة للمهن والحرف الأخرى التي تتطلب تواجد أصحابها في أسواق العمل أو الساحات العامة والدعاية لها مثل أعمال (النجارة المسلحة أو أعمال البناء أو كهرباء المنازل أو السباكة أو الطلاء أو غيرها).

أ. أظهرت النتائج أنه لا توجد مشكلة في الدعاية أو الإعلان عن صاحب المهنة أو الحرفة، وهذا يرجع لعوامل اجتماعية تتمثل في الشهرة والخبرة عند جمهور العينة، حيث نجد أن 64% منهم يرى بعدم وجود مشكلة عند صاحب الحرفة من العمالة الوطنية في التعريف به والدعاية لحرفته، في حين أن 36% يروا وجود مشكلة في الدعاية والإعلان للحرفة والشهرة والتعريف بصاحبها من العمالة الوطنية.

ب. أظهرت النتائج أن ما نسبته 76% من جمهور العينة لديهم مشكلة في منافسة العمالة الوافدة للعمالة الوطنية عند الاحتياج لأصحاب هذه الحرف وفي نفس الوقت لا يرى ذلك 24% من جمهور العينة من المبحوثين، أي لا توجد لديهم مشكلة في منافسة العمالة الوافدة لهم.

ج. أظهرت النتائج أن 76% من جمهور العينة من المبحوثين يعتقدون أن المجتمع يفضل العمالة الوافدة على الوطنية عند احتياجه لسوق العمل الخدمي أو الحر وعند احتياجه لأصحاب هذه الحرف أو المهن الحرة، في حين نجد أن 24% لا يعتقد أن المجتمع يفضل العمالة الوافدة على العمالة الوطنية.

د. أظهرت النتائج أن 72% من جمهور عينة المبحوثين يعتقد بوجود فارق في سعر الأجر مقابل العمل ما بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة، ونجد أن 28% من جمهور المبحوثين لا يعتقد بوجود فارق كبير في سعر الأجر مقابل العمل ما بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة.

هـ. بخصوص الإضافات التي أضافها جمهور العينة من المبحوثين حول المشكلات الاقتصادية بشكل عام التي أدت إلى عزوف العمالة الوطنية على الأعمال الحرفية المهنية، نجد أن ما نسبته 2% أكدوا أن وجود كم هائل من الموظفين في القطاع العام يتقاضوا رواتب دون عمل حقيقي أو ظاهري، أدى إلى تشجيع العزوف عن العمل الحرفي، كذلك 6% منهم يعتقد أن أهم إشكالية اقتصادية هي عدم تشجيع الدولة للعمالة الوطنية والقطاع الخاص ودعمه ولا توجد صناديق لدعم الشباب في كل أنحاء الدولة، وهذا يأتي ضمن العراقيل والعوائق التي أدت إلى العزوف عن العمل العضلي والحرفي من قبل الشباب.

الخاتمة

وختاماً نستخلص من هذه الدراسة مايلي: يوجد عدة مشكلات فنية تتعلق بالجانب الفني واللوجستي للأعمال الحرفية والمهنية والتي تعوق انخراط العمالة الوطنية فيها، كما توجد مشكلات اجتماعية تتعلق بنظرة المجتمع إلى اصحاب هذه المهن والحرف ومجموعة من القيود الاجتماعية على امتحان هذه المهن، كما توجد مشكلات اقتصادية تتعلق بالدعم المباشر من الجهات الرسمية لتمويل هذه المهن وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة كذلك عدم الحرص على إعداد الكوادر المدربة على هذه المهن بالإضافة إلى منافسة العمالة الوافدة لهم وتفضيل المجتمع للعمالة الوافدة على العمالة الوطنية وايضاً مشكلات تتعلق بمكان العمل المناسب والمواد الخام والآلات اللازمة للمشروع وقطع الغيار وغيرها.

وهناك بعض التوصيات والمقترحات تتمثل في إعادة النظر في القطاع الخاص ودعمه وتشجيعه والإشراف عليه من قبل متخصصين واقتصاديين وتنظيمه وإعداده بالشكل الأفضل، وإعداد صناديق لدعم مشروعات الشباب وتقديم لها أفضل الخدمات وأيسر السبل من أجل إنجاحها والدعوة لها وتشجيع الشباب عليها، وتشجيع العمل الوطني والصناعة الوطنية وإظهارها بالمظهر الأفضل، وتنظيم سوق العمل وربط التعليم بسوق العمل وإعادة صياغة المناهج التعليمية بالشكل الذي يجعلها تدرج الحياة العملية والجانب الفني والتقني فيها، لذلك فتح مجالات التدريب والإعداد لكل الباحثين عن العمل والحرفيين يساعد على خفض نسبة البطالة في المجتمع، وذلك لما له من انعكاسات على الاقتصاد الوطني.

المراجع

1. النجار، أحمد منير. (2000) واقع وأفاق مشاريع الأعمال الصغيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، حال دولة ، الكويت، ورقة عمل، المؤتمر السنوي السادس عشر الدولي، جامعة المنصورة.
2. أحمد، عبدالرحمن يسري. (2008). تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
3. ليلة، على. (2006). الشباب في مجتمع متغير، تأملات في ظواهر الأحياء والعنف، ط8، القاهرة: مكتبة الحرية الحديثة للطباعة والنشر.
4. المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية. (1991). البطالة وأثارها وسبل التغلب عليها، المجالس القومية المتخصصة، الدورة الحادية عشر، القاهرة.
5. فهمي، محمد سيف الدين. (2004). التخطيط التعليمي اسسه واساليبه ومشكلاته، ط8 ، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.
6. أبو العز، محمد صفى الدين. (1992). مشكلة البطالة في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.
7. حنفي، محمد ناظم. (2006). الإصلاحات الاقتصادية وتحديات التنمية ، طنطا: مكتبة جامعة طنطا.
8. رضوان، نادية. (1997). الشباب وأزمة القيم، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
9. والي، عبدالهادي محمد. (2002). التنمية الاجتماعية: مدخل لدراسة المفاهيم الاساسية، الاسكندرية، ط4: دار المعرفة الجامعية.

دولة ليبيا
وزارة التعليم بالحكومة الليبية المؤقتة
جامعة عمر المختار
كلية الادب
علم الاجتماع

يَسْمُ اللهَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ

اخوتي الشباب

يطيب لي ان اقدم بين ايديكم هذه الاستمارة والتي تحتوي على ثلاثة فئات من الاسئلة عن (المشكلات الفنية والاجتماعية والاقتصادية)
والتي تدور حول موضوع عزوف العمالة الوطنية عن مزاولة المهن والحرف الحرة "دراسة ميدانية تقوم باستقصاء اراء عينة من الشباب
من طلبة جامعة عمر المختار مجمع شهداء الجبل" وحيث ان الاسئلة مقللة بإجابات (نعم او لا) فارجو منكم وضع علامة (✓) امام
اختياركم. مع العلم بان هذه المعلومات لا تستخدم الا للغرض العلمي فقط وتكون تامة السرية.

والله الموفق

الباحث

البيانات الأولية عن المبحوثين

أ- الجنس:.....

ب - العمر:.....

ج- الكلية والقسم:.....

د- السنة الدراسية:.....

المشكلات الفنية:

1- هل تعتقد بوجود مشكلات فنية في اعداد المتخصصين للحرف والمهن الحرة؟

نعم () لا ()

2- هل تعتقد بوجود مشكلات فنية في اساليب التعليم والمناهج ومدى احتوائها الجانب الفني والمهني في الحياة العملية ؟

نعم () لا ()

3- هل تعتقد انه لا توجد كوادرات فنية تتولى التدريب والاشراف على العمالة الوطنية ؟

نعم () لا ()

4- هل تعتقد بان تقصير الجهات الرسمية بالدولة في تشجيع التدريب والتعليم على الحرف والمهن الحرة ادى الي عزوف العمالة الوطنية ؟

نعم () لا ()

5- هل لديك اي اضافات اخرى بخصوص المشكلات الفنية ؟

.....
.....

المشكلات الاجتماعية:

1- هل تتخوف من نظرة المجتمع الي اصحاب هذه الحرف والمهن ؟

نعم () لا ()

2- هل ترى ان امتهان هذه المهن والحرف يؤدي الي انخفاض المكانة الاجتماعية لأصحابها في المجتمع ؟

نعم () لا ()

3- هل هناك قلق من امتهان هذه المهن والحرف من ناحية التأمينات الاجتماعية على اصحابها واسرهم مستقبلا ؟

نعم () لا ()

4- هل تفضل العمل الحكومي على امتهان هذه المهن ولو بأجر منخفض ؟

نعم () لا ()

5- هل تعتقد ان المجتمع الليبي يفضل التعامل مع العمالة الوافدة على العمالة الوطنية عند احتياجه لأصحاب هذه المهن والحرف ؟

نعم () لا ()

6- ما هي الاضافات التي ترغب في اضافتها بخصوص المشكلات الاجتماعية التي أدت إلى عزوف العمالة الوطنية عن المهن والحرف ؟

.....

.....

.....

المشكلات الاقتصادية:

أولاً: اذا كانت هناك مشكلات اقتصادية ادت إلى عزوف العمالة الوطنية عن المهن والحرف الحرة وذلك فيما يخص (اعمال النجارة والحدادة وصناعة الالومنيوم والاثاث وورش السيارات وغيرها):

1-هل هناك تخوف لديك من مشكلة تمويل مشروعك من قبل الجهات الرسمية بالدولة ؟

نعم () لا ()

2- هل لديك مشكلة في العمل الحر سواء مع اي شخص اوجهة خاصة.

نعم () لا ()

3- هل تواجه مشكلة في اختيار المكان المناسب لمشروعك ؟

نعم () لا ()

4- هل تواجه صعوبة في حصولك على الآلات الخاصة بمشروعك وأيضاً المواد الخام وقطع الغيار ومستلزمات العمل ؟

نعم () لا ()

5- هل توجد مشكلة في حصولك على العمالة المدربة المساعدة لك في عملك؟

اذا كانت الاجابة بنعم:

هل تفضل ان تكون العمالة المساعدة لك عمالة وطنية ام وافدة ؟

.....

.....

ثانياً: بالنسبة للمهن والحرف التي تتطلب تواجد اصحابها في اسواق العمال والساحات العامة مثل (اعمال البناء ونجارة المنازل والكهرباء والسباكة والطلاء وغيرها:

أ- هل توجد مشكلة في الدعاية لمهنتك والاعلان عنها ؟

نعم () لا ()

ب- هل تواجه مشكلة في منافسة اصحاب المهن من العمالة الوافدة ؟

نعم () لا ()

مجلة المختار للعلوم الإنسانية 37 (1): 104-128، 2020

ج- هل يفضل المجتمع العمالة الوافدة على العمالة الوطنية بالنسبة لهذه المهن تحديداً ؟

نعم () لا ()

د - هل هناك فارق في سعر الاجر بين العمالة الوافدة والعمالة الوطنية مقابل العمل ؟

نعم () لا ()